

- 16- رمزي احمد عبد الحى، التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2006، ص12.
- 17- عبيد الله محمد عبيد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع " النظرية السوسولوجية المعاصرة"، الجزء الثاني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص32.
- 18- تيسير عبد الجبار، التعليم عن بعد في ديمقراطية التعليم في الوطن العربي، عمان : جامعة القوى المفتوحة، 1987، ص76.
- 19- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم، عمان : منتدى الفكر العربي، 1989، ص78.
- 20- شفيق بليغ، رجائي شريف، دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع، القاهرة : المجلس الأعلى للجامعات، 1983، ص85.
- 21- صبحي القاسم، التعليم العالي في الوطن العربي، عمان: منتدى الفكر العربي، 1995، ص64.
- 22- عبد الرحمن سعد الحميدي وآخرون، أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1991، ص54.
- 23- لحسن بوعبد الله، تقويم العملية التكوينية في الجامعة " دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص33.
- 24- محمد بوعشقة، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي، بين الضياع وأمل المستقبل، بيروت: دار الجبل، 2000، ص23.
- 25- محمد شبا، الدور الثقافي المطلوب للجامعة الوطنية الفكر العربي، المؤسسة الجامعية فكر ودور، العدد 22، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981، ص76.
- 26- إيناس عبد المجيد حسن، "تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والداخلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها " دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق"، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي " الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، 1995.
- 27- كامل عمر عبد الله، "تخطيط التعليم العالي في ضوء احتياجات سوق العمل"، ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم العالي في المملكة: الرياض، 1997، ص12.
- 28- محمد محمد عبد الحلليم، محمد على عزب، "دور كلية التربية جامعة الزقازيق في مكانية التغلب عليها" وتنمية البيئة وخدمة المجتمع، الواقع والمعوقات، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد 28، 1997، ص77.
- 29- Demanded service, The Olga & B.Bainetal, from centerallymandated to locally Russian case Higher Education, vol21, no 1, 1998.

أثر نشاط الصيد السياحي على التنمية المستدامة للأقاليم الساحلية الجزائرية: دراسة تقييمية للقانون المنظم
لنشاط الوكالات السياحية - القانون رقم 06/99 -.

د. أبوبكر بوسالم المركز الجامعي، ميلة

صلاح الدين قذري كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل

محمد بن ذهيبة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل

الملخص:

تتميز الأقاليم الساحلية الجزائرية بخصائص مورفولوجية مميزة جدا، الأمر الذي ساعد على تطور عدة أنشطة فيها، وعلى رأسها السياحة؛ وبقدر ما يلعب انتماء هذه الأقاليم إلى البر والبحر دورا مهما في خلق مجموعة من التفاعلات بين البشر والطبيعة فيها، إلا أن ذلك ساهم في إفراز جملة من الاختلالات التي جعلت هذه الأقاليم تتسم بالهشاشة؛ خاصة في ظل غياب التكامل والاندماج بين مختلف الأنشطة المتواجدة في الإقليم، خاصة بين السياحة والصيد البحري؛ في هذا الإطار تحاول هذه الورقة البحثية تقييم القانون المنظم لنشاط الصيد السياحي في الأقاليم الساحلية الجزائرية وأثر ذلك على التنمية المستدامة لها.

الكلمات المفتاحية: السياحة الساحلية، الصيد البحري، الصيد السياحي، الوكالات السياحية، الجزائر.

Résumé:

Les régions côtières en Algérie sont d'une grande importance. En plus de leur teneur en ressources naturelles biologiques marines, elles fournissent des possibilités de développement économique reposant sur plusieurs autres activités tel que le tourisme et la pêche. Le présent article vise une analyse tendant à orienter les décideurs, à travers une approche analytique et empirique, et d'évaluer la loi réglementant l'activité de la pêche touristique dans les régions côtières algériennes et leur impact sur le développement durable de ces territoires.

Mots clés: tourisme balnéaire, pêche, pêche touristique, Agences touristiques, Algérie.

المقدمة:

تعتبر الأقاليم الساحلية الجزائرية ذات أهمية بالغة فضلا على ما تحتويه من موارد طبيعية وفي مقدمتها الموارد البحرية الحية، والتي تعتبر مصدر الحياة لمعظم سكان المجتمعات الساحلية، كما أنها توفر فرص التنمية الاقتصادية القائمة على أنشطة أخرى متعددة خاصة السياحة والترفيه. إضافة إلى ذلك، فالأقاليم الساحلية الجزائرية عبارة عن فضاءات معقدة وهشة في نفس الوقت، فهي تخضع لمجموعة من الضغوط وعلى شكل متزايد لعدد كبير من الأنشطة غير المتكاملة مع بعضها البعض، خاصة قطاعي السياحة والصيد البحري، مما يسبب العديد من المشاكل والتعارض في المصالح بين مستخدمي الموارد الساحلية سواء في البحر أو الأرض، الأمر الذي جعل من النظام البيولوجي البحري أكبر المتضررين من هذه العملية التنموية. وبالتالي فهي تتطلب اهتمام خاص أكثر من الأقاليم الأخرى، وإلى اعتبارات خاصة بشأن التنمية المحلية المستدامة؛ في هذا الإطار يمكن طرح التساؤل التالية: إلى أي مدى ساهمت تنمية نشاط الصيد السياحي على التنمية المستدامة للأقاليم الساحلية الجزائرية؟

وللإجابة على هذا التساؤل قدمنا الفرضية التالية: إن تنمية نشاط الصيد السياحي في الأقاليم الساحلية الجزائرية من منظور سياحي محض ودون مراعات التوجه الاقتصادي والاجتماعي لها، أدى إلى ظهور اختلالات وتضارب المصالح بين الفاعلين في السياحة والفاعلين في الصيد البحري، الأمر الذي أثر على استدامة التنمية فيها.

- المنهج وأدوات البحث

اعتمدنا في دراستنا على تحليل كمي للمعطيات المتاحة على المستوى الوطني (وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري)، إضافة إلى توزيع استبيان عبر البريد الإلكتروني إلى 588 وكالة سياحة وأسفار بشقيها (التي يندرج نشاطهم ضمن السياحة الأجنبية الوافدة إلى الجزائر أو التي يندرج نشاطهم ضمن السياحة العكسية إلى الخارج)، وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر جوان إلى شهر أوت 2015، و تحصلنا فقط على 47 استبيان مملوء وقابل للتحليل، وهو ما يعادل 8% من مجتمع الدراسة.

- النتائج والتحليل

1- الصيد السياحي في الجزائر وأثره على قطاع الصيد البحري.

تعتبر إجازة الصيد السياحي في الجزائر شخصية ولا يمكن التنازل عنها وتسلم لكل طالب من طرف إدارة الصيد المختصة إقليميا بطلب من وكالة السياحة والأسفار المعنية. حيث يجب أن تحدد إجازة الصيد أصناف الطرائد التي يمكن صيدها وحصص الطرائد التي يمكن اقتطاعها وكذا الفترات التي يسمح فيها بممارسة الصيد السياحي. وفي الجزائر لا يمكن ممارسة الصيد السياحي إلا بواسطة وكالات السياحة والأسفار:

- 1- المعتمدة طبقا للأحكام المنصوص عليها في التنظيم المعمول به؛
 - 2- المؤهلة لتنظيم الصيد السياحي بعد ترخيص يسلمه الوزير المكلف بالصيد بناء على دفتر شروط؛
 - 3- المتوفرة على مناطق الصيد والمؤجرة بالمزارعة لدى الإدارة المكلفة بالغابات و/أو مؤجرة لدى الخواص طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- وتحدد وكالة السياحة والأسفار محتوى دفتر الشروط وكذا شروط وكيفيات تسليم رخصة تنظيم حملات الصيد السياحي بقرار من الوزير المكلف بالصيد.
- أولاً: مفهوم ووظائف وكالات السياحة والأسفار:** تم تعريف الوكالات السياحية من طرف المشرع الجزائري على أنها "كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر لرحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها"¹، وتتمثل الخدمات المرتبطة بنشاط وكالة السياحة و الأسفار على وجه الخصوص فيما يلي:

- تنظم و تسويق أسفار و رحلات سياحية و إقامات فردية و جماعية؛
- تنظم جولات و زيارات رفقة مرشدين داخل المدن و المواقع و الآثار ذات الطابع السياحي و الثقافي و التاريخي؛
- تأجير السيارات للسياح بالسائق أو بدون سائق، ونقل الأمتعة وكراء البيوت، وغيرها من معدات التخيم؛
- تنظيم جولات و زيارات برفقة مرشدين داخل المدن و المواقع و الآثار ذات الطابع السياحي و التاريخي؛
- القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين من كل المخاطر الناجمة عن نشاطاتهم السياحية؛
- وضع خدمات المترجمين و المرشدين السياحيين تحت تصرف السياح؛
- الإيواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقديم الخدمات المرتبطة بها؛
- تنظم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤثرات والملتقيات المكملة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظميها؛

- النقل السياحي و بيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط و التنظيم المعمول بها لدى مؤسسات النقل؛
- بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية و التظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو غير ذلك؛
- استقبال و مساعدة السياح خلال إقامتهم؛
- تمثيل وكالات محلية أو أجنبية أخرى قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها ومكانها؛
- كراء سيارات بسائق أو بدون سائق و نقل الأمتعة و كراء بيوت متنقلة و غيرها من معدات التخييم.²

ثانيا: الأحكام المطبقة على وكالات السياحة والأسفار المنظمة لأعمال الصيد السياحي.

هناك مجموعة من الأحكام المطبقة على وكالات السياحة والأسفار المنظمة لأعمال الصيد السياحي، والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- بغرض قيام وكالة السياحة والأسفار بالواجبات، يمكن للوكالة أن تستعين بالمؤسسات الصيدية للتكفل بإعادة الإعمار وأشغال التهيئة الصيدية في الأقاليم المؤجرة؛
- يحدد دفتر الشروط كميّات تنفيذ الواجبات الملقاة على عاتق وكالات السياحة والأسفار؛
- يمكن وكالة السياحة والأسفار أن تستعين بجمعيات وفيدراليات الصيادين قصد وضع التنظيم التقني للصيد الخاص بها حيز التنفيذ في الموقع وتوفير كافة الوسائل الضرورية للسير الحسن لممارسة الصيد لها؛
- تحدد وكالة السياحة والأسفار محتوى دفتر الشروط وكذا شروط وكميّات تسليم رخصة تنظيم حملات الصيد السياحي بقرار من الوزير المكلف بالصيد.³
- وتحدد مبالغ الحقوق والأتاوى المتعلقة بممارسة الصيد السياحي بموجب قانون المالية. كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول 01: الأتاوى المتعلقة بممارسة الصيد السياحي في الجزائر.

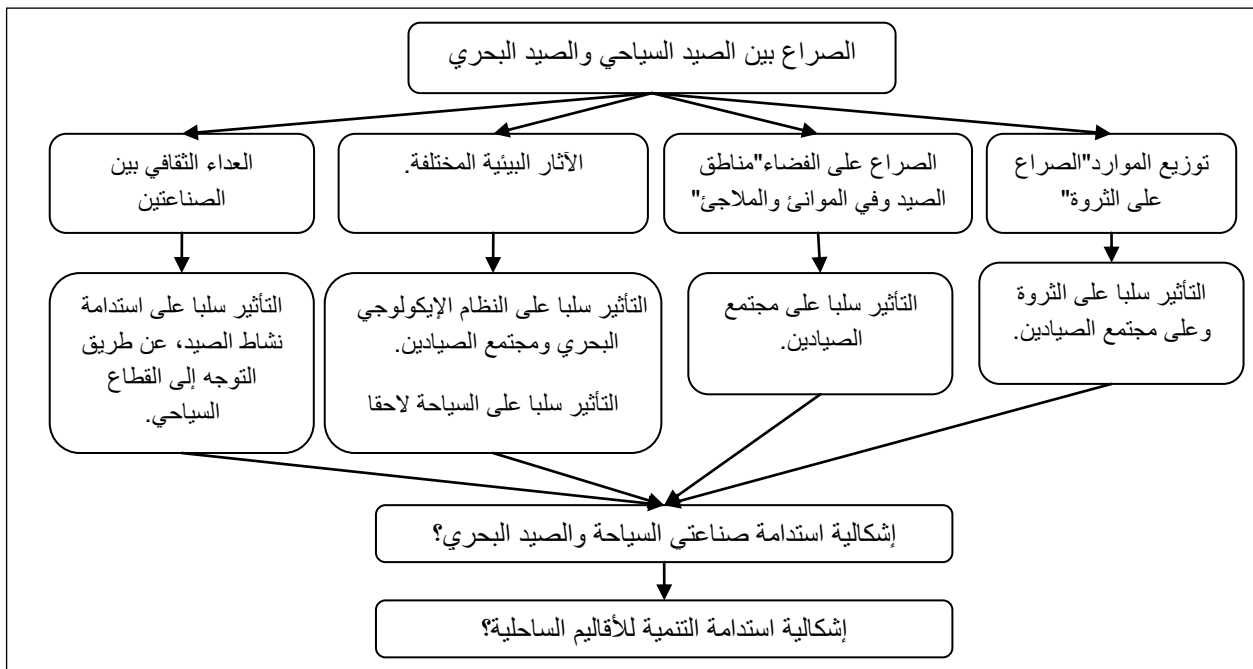
أنواع الصيد البحري	الإتاوة (د.ج)
الصيد الترفيهي	3000
الصيد عن طريق الغوص	1000

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، 31 ديسمبر 2005، ص22.

1- محاولة تقييم تنمية نشاط الصيد السياحي في الأقاليم الساحلية على ضوء القانون رقم 06/99.

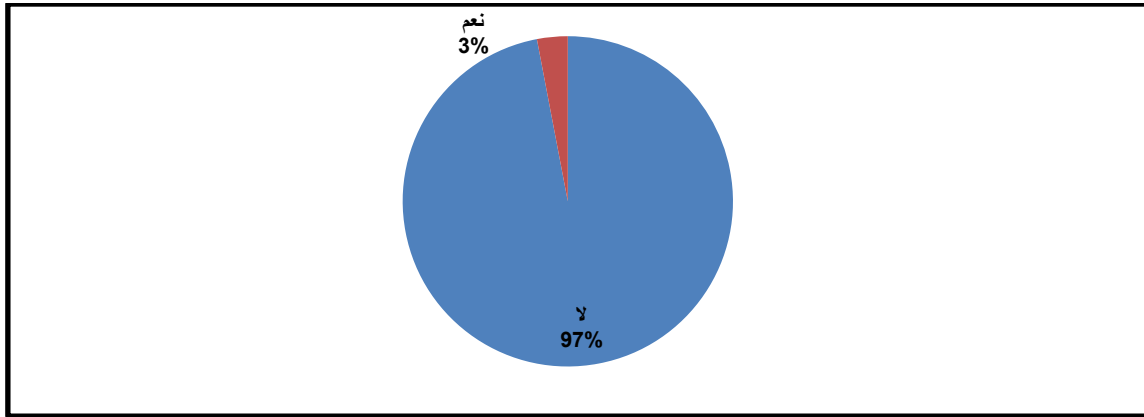
نظر للتوجه الاقتصادي للأقاليم الساحلية الجزائرية، حيث نجد أن التنمية فيها تقوم على مجموعة من المحركات الرئيسية، خاصة قطاع السياحة والصيد، وعليه، فإن التنمية السياحية من منظور سياحي محض، إضافة إلى العمل في إطار مقارنة أحادية، سيؤدي إلى خلق صراعات في هذه الأقاليم. في هذا الإطار نجد نشاط الصيد السياحي الذي يعتبر من الأنشطة المعول عليها للمساهمة في زيادة جاذبية الأقاليم الساحلية وتنمية القطاع السياحي فيها. الأمر الذي سيؤدي إلى خلق صراعات وتضارب في المصالح بين القطاعين كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 01: أثر تنمية نشاط الصيد السياحي على التنمية المحلية المستدامة في الأقاليم الساحلية الجزائرية في ضوء القانون رقم 06/99.



رحلات الصيد السياحي في الجزائر⁵، الشكل الموالي يبين مدى ممارسة نشاط الصيد السياحي والسياحة ذات الصلة بالبحر المنظمة من طرف الوكالات السياحية في الجزائر.

الشكل 02: عدد وكالات السياحة والأسفار المنظمة لأنشطة السياحة ذات الصلة بالصيد والبحر في الأقاليم الساحلية الجزائرية.



المصدر: من إعدادنا، نتائج الدراسة الميدانية 2015.

من الشكل أعلاه يتبين لنا أن أغلبية وكالات الس⁶ياحة والأسفار "45 وكالة سياحية من 588 وكالة" لا تنظم رحلات صيد سياحي، الأمر الذي يسمح بعدم خلق صراعات كبيرة على الموارد الصيدية والفضاء بين الوكالات ومتمهني الصيد الحرفي في هذه الفترة من جهة، وعدم التأثير سلبا على الوضعية السوسيواقتصادية للصيادين الحرفيين عن طريق عدم التأثير سلبا على مردودية قواربهم من جهة أخرى.

الخلاصة:

إن تحليل العلاقة بين السياحة الساحلية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الساحلية، يبين لنا مدى أهمية هذا النوع من السياحة، خاصة في ظل الإمكانيات والمقومات السياحية الكبيرة التي تزخر بها هذه الأقاليم، وإنعاش السياحة الساحلية وجعلها أحد محركات التنمية فيها يتطلب مقاربة خاصة تراعي خصوصيات هذه الأقاليم من جهة، إضافة إلى مراعاة التوجه الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم من جهة أخرى، وهذا لتجنب خلق صراعات بين مختلف القطاعات وتجنب تحسين رفاهية فئة معينة من المجتمع على حساب فئة أخرى.

الأمر الذي يبين أن التسيير غير الجيد لقطاعي السياحة والصيد البحري، يمكن أن يهدد استدامة التنمية في هذه الأقاليم. وبالتالي فالمقاربة الأحادية والمعادلة التنموية القائمة على إجمالي التنميات لمختلف القطاعات لن تكون لها آثار إيجابية في المدى الطويل على التنمية المحلية للأقاليم الساحلية، الأمر الذي يبين أهمية المقاربة المدججة وأثرها على استدامة التنمية المحلية.

وبناء على التحليل المقدم أعلاه، فإن الجزائر اليوم بحاجة إلى الاستثمار في أنشطة سياحية جديدة في إطار الأيكوسياحة وفي إطار مقارنة تجمع مختلف القطاعات، وهذا من أجل تامين التراث الغني الذي تزخر به بالطريقة التي تتماشى وخصائصها من جهة، إضافة إلى كسب أسواق جديدة وتعظيم سوقها السياحي المحتمل من جهة أخرى، خاصة أمام ضعف حصتها من السياحة الدولية مقارنة بالدول المجاورة.

قائمة المراجع:

- 1- القانون رقم 06/99 المؤرخ في 04 أفريل 1999، والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، 07 أفريل 1999، ص 13.
- 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، 29 يوليو 2007، ص ص 14-16.
- 4- Derrouiche.S and Mebirouk.M.B, 2015, *Seasonal Concentration of International Hotel Demand in Algeria: A Measurement and Decomposition by Nationalities*, International Business Research; Vol. 8, No. 7, Published by Canadian Center of Science and Education.
- 5- Guedri.S.E and Chakour.S.C, a, 2015, *Pescatourism Contribution to Sustainable Development of Artisanal Fisheries in Algeria*, *journal of economics and sustainable development*, IISTE, USA, vol.6, n°12.
- 6- FARNET, 2013, *Conjuguer pêche et tourisme*, *Farnet magazine*, n° 09, ISSN1832-5747, p03.
- 7- European Commission, 2011, *Project Case Study, Pescatourisme83, Directorate-General for Maritime affairs and fisheries*, lurch 2011, p03. [En ligne] URL: https://webgate.ec.europa.eu/fpfis/cms/farnet/sites/default/files/documents/GP_005-FR10-EN_pescatourisme83.pdf.pdf , consulté le 10/12/2014.

الهوامش

¹ - القانون رقم 06/99 المؤرخ في 04 أفريل 1999، والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، 07 أفريل 1999، ص13.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، 29 يوليو 2007، ص ص14-16.

⁴Voir:

1- Derrouiche.S and Mebirouk.M.B, 2015, *Seasonal Concentration of International Hotel Demand in Algeria: A Measurement and Decomposition by Nationalities*, International Business Research; Vol. 8, No. 7, Published by Canadian Center of Science and Education.

2- Guedri.S.E and Chakour.S.C, a, 2015, *Pescatourism Contribution to Sustainable Development of Artisanal Fisheries in Algeria*, *journal of economics and sustainable development*, IISTE, USA, vol.6, n°12.

3- FARNET, 2013, *Conjuguer pêche et tourisme*, *Farnet magazine*, n° 09, ISSN1832-5747, p03.

4- European Commission, 2011, *Project Case Study, Pescatourisme83*, *Directorate-General for Maritime affairs and fisheries*, lurch 2011, p03. [En ligne] URL:

https://webgate.ec.europa.eu/fpfis/cms/farnet/sites/default/files/documents/GP_005-FR10-EN_pescatourisme83.pdf.pdf , consulté le 10/12/2014.

⁵ - القانون رقم 06/99 المؤرخ في 04 أفريل 1999، والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار.